المشترك الدينيّ والإنسانيّ وعالميّة الإسلام
- مدخل لبناء نظام اقتصاديّ دوليّ عادل -

د. محمد الكوادي[1]

مقدّمة:

لا تزال هناك إشكالات تطرحها المعاملات الاقتصاديّة والماليّة الدوليّة في مختلف الميادين والقطاعات الإنتاجيّة؛ حيث غدت الأمور أكثر اشتباهاً والتباساً من ذي قبل، في ظلّ اقتصاد دوليّ معقّد، هيمنت عليه الرأسماليّة العالميّة بنظمها وسياساتها المجحفة التي تُكرّس منطق الهيمنة والاستغلال والتبعية؛ عبر ميكانيزم القروض بفائدة، وما الأزمات الاقتصاديّة والماليّة المتكرّرة، والمشاكل التي ترتّبت وما زالت تترتّب عليها؛ إلا خير دليل على ذلك؛ ما يستدعي الاعتماد على المبادئ والأحكام الاقتصاديّة العامّة؛ باعتبارها الجانب الدينامّي المبني على استنباط الأحكام الاقتصاديّة من مصادر التشريعات السماويّة، وبخاصّة من التشريع الإسلاميّ الخاتم والمصدِّق والمهيمن، المرتبط بطرق توزيع الثروة، وعلى وجه الخصوص المعاملات الاقتصاديّة ذات الصلة بالفائدة والربا، التي تهمّ الجانب الإنسانيّ والاجتماعيّ في الاقتصاد أساساً، وهي طبعاً مبادئ قابلة للاجتهاد والمراجعة، وتُمثّل مجالاً تتشكّل

(١) متخصّص في الاقتصاد والماليّة الإسلاميّة، من المغرب.

ممّا يدعى (بمناطق الفراغ) في التشريع الاقتصاديّ، وترتبط بالجانب المنهجيّ والمقاصديّ، في إطار المبادئ العقديّة التي لا تقبل التغيير والمراجعة، وتتّصل بالمستوى العلميّ المتعلّق بعمليّة تحليل المذهب الاقتصاديّ وتركيبه على ضوء التجربة؛ وهو أعلى مستوى في تفاعل النظريّة بالتطبيق؛ للوصول إلى تفسير الظواهر الاقتصاديّة ومعالجتها.

إنّ الاقتصاد جزء من الدين؛ فيه يربط الوحي بين السلوك الاقتصاديّ والصلاة والعقيدة، ويظهر هذا جليّاً من خلال قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾ وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [1]؛ هذا الترابط بين الدين والأخلاق والاقتصاد من اهتمامات الرسالات السماوية؛ المبنيّة على مبادئ العدالة، والمعايير الأخلاقيّة المشتركة بين الديانات والثقافات؛ انطلاقاً من قوانين الاستخلاف والتسخير والشهود الحضاريّ، فالوارثون للأرض هم الذين يستصلحونها ويصلحون أحوالها؛ إصلاح لا يتحقّق إلا بعدالة توزيع ما يستثمرونه منها؛ ما دامت هذه المبادئ هدفاً أسمى للتشريع الإلهي، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَٰذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [2].

ينبغي أن تسود الأخلاقيّة الاقتصاديّة في الإسلام -دين جميع الأنبياء عليهم السلام والرسل عليهم السلام- بين الناس؛ ليتخلّص الضعفاء، وعلى وجه الخصوص؛ شعوب العالم الإسلاميّ، من جشع الاتّجاهات الاقتصاديّة المعاصرة وهيمنتها التي لا تهتمّ بالإنسان، بل بوفرة الإنتاج والربح الفاحش.

وفي خضم البحث عن بديل اقتصاديّ وماليّ عالميّ عادل، نتساءل:

(١) سورة هود، الآيات ٨٤-٨٧.
(٢) سورة الأنبياء، الآيتان ١٠٥ - ١٠٦.

هل التعايش الحالي بين النظام الماليّ الإسلاميّ ونظيره التقليدي تعايش يُمكِّن كلا النظامين من خدمة النظام الاقتصاديّ الذي انبثق من كلّ واحد منهما؟ أم هي مسالمة شكليّة تُخفي وراءها منطق السيطرة والهيمنة، وبالتّالي سدّ الطريق أمام التغييرات الحالية التي تجري رياحها نحو تطبيق النظام الإسلاميّ بأكمله؟ وإلى أيّ حدّ سيُساهم النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ في تراكم الرأسمال التقنيّ والبشريّ، وبالتّالي مساهمته في آليّات التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، واستقرار النظام الماليّ والنقديّ العالميّ؛ بتمويل التجارة والاستثمارات الدوليّة؛ تقليصاً للفوارق الاجتماعيّة السحيقة الهوة؛ سواء داخل البلد الواحد أم بين الدول؟

لا شكّ أنّ حلّ هذه المعضلة والتناقضات سيفتح آفاقاً جديدة أمام النظام الاقتصاديّ والماليّ الإسلاميّ؛ للقيام برسالته كاملة؛ باعتبار عالميّة رسالته، ولا سيّما أنّ النظام الاقتصاديّ الدوليّ القائم، أثبت عجزه عن حلّ مختلف الأزمات المتوالية والمتكرّرة التي تخبَّط ولا يزال يتخبَّط فيها.

أولاً: تناقضات النظام الاقتصاديّ والماليّ الدوليّ الجديد (الرأسماليّ) وفشله:

أظهرت الأزمات الدوريّة المتوالية، المدمّرة بكلّ المقاييس؛ التي عصفت بالنظام الاقتصاديّ والماليّ الجديد (الرأسماليّ)[1]؛ بما لا يدع مجالاً للشكّ؛ عجزه عن تحقيق الرفاه العامّ، والتنمية المستدامة،

(١) يقوم النظام الرأسماليّ أساساً على الملكيّة الفرديّة لوسائل الإنتاج؛ لتحقيق أكبر ربح ممكن؛ باعتماد قوانين المنافسة لتلبية الحاجات المختلفة للمستهلكين، ويُعدّ الثمن المقياس الأساس الحاكم بين تقابل قوى العرض وقوى الطلب؛ بشكل تلقائيّ في إطار حرّيّة مطلقة، لكنّ الواقع أثبت عدم صلاحيّة هذا النظام؛ كما حدث للأنظمة السابقة؛ من إقطاع، واشتراكيّة، وغيرها من الأنظمة التي تُعارض الفطرة الإنسانيّة في خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل، فمن المطبّات التي وقع فيها النظام الرأسماليّ؛ نموّ ظاهرة الاحتكار بأنواعها المعروفة، وبخاصّة من خلال الشركات المتعدّدة الجنسيّات التي توسّعت في توفير المواد والخدمات الكماليّة ومختلف التحايلات والغشّ التي تنهجها؛ ما نتج عنه سوء توزيع الدخل والثروة، وتزايد البطالة، والتضخّم، والأزمات وما يرتبط بها من آفات اجتماعيّة وسياسيّة. ويمكن تشبيه النظام الرأسماليّ بنظام المرور في مدينة كبيرة، تُرِكَت العربات في شوارعها من دون تنظيم للمرور؛ ما سينتج عنه لا محالة فوضى وتكثّر الحوادث، وترتبك حركة المرور؛ فتهضم العربات الكبيرة حقّ العربات الأصغر منها؛ أي أنّ القويّ يأكل الضعيف؛ فيسود قانون الغاب.

والعدالة الاجتماعيّة؛ بشهادة أهله وغير أهله، فنجد الاقتصاديّ الليبرالي (Schumpeter) -مثلاً- يعترف بهذا؛ مجيباً عن سؤال «**هل الرأسماليّة قادرة على الاستمرار؟ لا، لا أعتقد أنّها ستستمرّ**»[١].

ويعتقد مراد هوفمان[٢] في كتابه (الإسلام كبديل)، في معرض حديثه عن مصير الغرب «**أنّ الغرب سيقع ضحيّة لتناقضاته الداخليّة الذاتيّة؛ ومعظمها مدمّر**»[٣].

ومن ملامح التناقض الكبير الذي وصل إليه الفكر الاقتصاديّ الرأسماليّ الجديد، ولا سيّما بمؤسّستيه المعروفتين (صندوق النقد الدوليّ، والبنك الدوليّ) واللتين عهد إليهما معالجة مشاكل ديون العالم الثالث، وتصحيح اختلالات النظام الماليّ العالميّ؛ ما صرّح به لستر ثارومن؛ من أنّه ليس بوسع هاتين المؤسّستين سوى أن تستمرّا في وضع رقع أكثر على نظام لديه بالفعل رقع أكثر ممّا يبتغي(...) ليس بوسعهما أن يُعيدا الصحّة إلى النظام الماليّ للعالمين الثاني والثالث، والأوّل كذلك[٤]. وأصبح بذلك دورهما يتجلّى أساساً في الاستغلال وفرض التبعيّة للشعوب المستضعفة؛ لخدمة أهداف النظام الرأسماليّ، الذي لا يحمل في داخله؛ إلا اتّجاهاً نحو المزيد من الارتباط بالخارج، والاعتماد عليه، والتبعيّة له، أمّا نقضه فلا يأتي إلا من خارج إطاره؛ أي من الحالة الشعبيّة القادرة على بناء نسق اقتصاديّ، ضمن إطار حضاريّ مختلف جذريّاً[٥]. ويؤكّد هذا -أيضاً- عجز الصندوق عن التنبّؤ بالأزمة الآسيويّة، وعن تقدير امتداداتها؛ كما أقرّ بذلك النائب الأوّل للقائم بأعمال مدير صندوق النقد

(1) Schumpeter (J), «capitalisme, socialisme et démocratie», traduction française, Payot,1954, p137.

(٢) سفير ألمانيّ سابق في المغرب، أسلم وله مؤلّفات قيّمة عن الإسلام.

(٣) عرابي، خالد: «صراع الحضارات بين الإسلام والغرب»، سلسلة لقاءات القرن١، ط١، مصر، دار ألفا للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ.ق/٢٠٠٣م، ص١٧١.

(٤) ثارو، لستر: «الصراع على القمّة»، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، العدد ٢٠٤، ١٩٩٥م، ص٢٩٠.

(٥) منير، شفيق: الإسلام وتحدّيات الانحطاط المعاصر (قضايا: التجربة الصهيونيّة، التغريب، والتبعيّة)، ط١، تونس، دار البراق للنشر، ١٤١١هـ.ق/ ١٩٩١م، ص١٠٠.

الدوليّ؛ ستانلي فيشر؛ إذ فشل الصندوق في التنبّؤ بخطورة آثار العدوى التي نجمت عن اتّساع الأزمة[١]؛ ما حدا بالخبير الاقتصاديّ العالميّ «**ألانبلا فيدرا**»[٢] للدعوة إلى إصلاح النظام الماليّ العالميّ؛ لحماية المواطنين الأبرياء في شتّى أنحاء العالم من مخاطر الأزمات الماليّة التي تختلقها الممارسات الحاليّة، حيث توالت الأزمات، بل الانهيارات الماليّة المفزعة في النصف الثاني من التسعينيّات؛ بدءاً بالمكسيك عام ١٩٩٥م، ثمّ جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م، ثمّ البرازيل[٣].

إنّ العالم الاقتصاديّ الحديث يتضجّر من الفائدة، ويعتبرها عبئاً على الاقتصاد، لا يتّفق مع العصر وتطوّراته، ولذلك بيّن اللورد (بويد أور) أنّ الفائدة سبب أصيل من أسباب الاضطراب الاقتصاديّ الراهن؛ سواء أخذ هذا شكل أزمات دوريّة، أم أخذ شكل التفاوت الظالم في توزيع الدخول الأهليّة، أم أخذ شكل عقبات في السير نحو التوظيف الكامل، وأنّ الذي يُشجّع نظام الفائدة؛ هو عدم الوصول إلى حلّ علميّ للتغلّب على هذه المشكلة التي تمسّ الاقتصاد في الصميم[٤].

ثانياً: مدى الحاجة إلى نظام اقتصاديّ وماليّ عالميّ بديل:

ما تقدّم يطرح عدّة تساؤلات عن البدائل والحلول القمينة؛ بحفظ هذه الحقوق. ومن البدائل الأكثر ترشّحاً لهذا، والأقدر على تصحيح الاختلالات الاقتصاديّة والماليّة لنظام يقوم أساساً على القمار والاحتمالات؛ منظومة الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ التجديديّة.

ولذلك أكّد «**وليام لارس**»؛ مدير مجموعة ال٢٤ في واشنطن على

(١) غيتان، مانويل: «صندوق النقد الدوليّ كمؤسّسة نقدية، تحدّيات المستقبل»، مجلة التمويل، الصندوق والبنك الدوليّين، أيلول ١٩٩٤م، ص٤١.

(٢) أستاذ الاقتصاد بجامعة برين ستون، ونائب رئيس مجلس محافظيّ بنك الاحتياط الفيدرالي من ١٩٩٤-١٩٩٦م.

(٣) البعلي، عبد الحميد محمود: «دور المصارف والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في الإصلاح الاقتصاديّ»، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبيّ الإسلاميّ، الإمارات العربية المتّحدة، العدد ٣٤٩، ربيع الثاني ١٤٣١هـ.ق/ نيسان ٢٠١٠م، ص١٩.

(٤) أبو زهرة، محمد: بحوث في الربا، مصر، دار الفكر العربي، ١٤٠٢هـ.ق/١٩٩٩م، ص٤٤.

ضرورة صياغة نظام ماليّ عالميّ جديد يُحافظ على مصالح الدول النامية، ويُقلّل هيمنة الدول الصناعيّة الكبرى، ويحول دون حدوث أزمات تُزعزع الاستقرار الماليّ والنقديّ في العالم[١].

ويُقرّر الباحث الاقتصاديّ الفرنسيّ (BORRETS Benoit) أنّه أمام التحدّيات الاجتماعيّة الناتجة عن سنوات السياسة الليبراليّة، أطلق أشخاص، في نهاية القرن العشرين، تطبيقات اقتصاديّة جديدة تتأسّس على مبدأ التضامن بين الأشخاص. وهو ما يمكن أن ننعته بالاقتصاد التضامنيّ. وهذا الاقتصاد له عدّة تمظهرات وأشكال[٢].

وإنّ النظام الاقتصادي والماليّ الإسلاميّ ليمتلك هذه المقوّمات التضامنيّة؛ لأنّ أحكام الإسلام تتأسّس على مبادئ العدالة الاجتماعيّة وروح التضامن؛ بعدما أصبح الفارق الصارخ بين الأغنياء والفقراء ميزة من مميّزات النظام الاقتصاديّ والماليّ العالميّ المبني أساساً على بيع المال بالمال (نظام الفائدة)، وغدا الفقر وتوابعه من انعدام الرعاية الاجتماعية ومشتقّاتها؛ هو المهيمن والغالب؛ ما يتطلّب من العلماء والمفكّرين القيام بواجبهم.

ولا شكّ أنّ هذا يُعدّ نداء استغاثة بالنظام الاقتصاديّ في الإسلام ومؤسّساته ومنشآته الاقتصاديّة وآليّاتها وأدواتها المتفرّدة.

فالاتّجاه الحديث؛ هو البحث عن نظام اقتصاديّ يكون خالياً من الفائدة، ومن الدول مَنْ اتّجه إلى تأميم وسائل الإنتاج، ومنها مَنْ يحاول إخضاع الإنتاج إلى رقابة الدولة من غير تأميم، ومنها مَنْ يحاول جعل الإنتاج بطريق الائتمان التعاوني[٣].

(١) البعلي، «دور المصارف والمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة في الإصلاح الاقتصاديّ»، م.س، ص١٩.
(2) BORRETS (B), «Vers la démocratie économique», l'harmattan, France, 2005 , P12.
(٣) بل، وإنّ الشعوب الإسلاميّة أخذت تبحث عن حلول خارج الأنظمة الرسميّة؛ هروباً من لعنة الفائدة، فالمغاربة -مثلاً- أصبحوا يتوجّهون بشكل ملحوظ نحو القروض التضامنيّة التناوبيّة (دارت)، حيث بيّنت بعض الدراسات الجهويّة أنّ المبالغ التي تروّجها هذه العمليّة يفوق ما يروّج في النظام الماليّ الرسميّ بالجهة، وبيّنت الدراسة التي أجريناها بجهة تادلا-أزيلال؛ من خلال أطروحة للدكتوراه؛ أنّ نسبة مهمّة تقارب الثلث توظّف هذه التقنيّة؛ كما أنّ الغالبيّة تتوق لنظام خال من الفائدة.

وكلّ هذه الصور؛ فيها تخلّص من نظام الفائدة المقيت[١].

وهذا ما تقرّه التشريعات السماويّة في نقائها؛ بدون تأويل مبتذل؛ من تأكيد على أهمّيّة الأديان في حلّ هذه المعضلة، والتجاء الاقتصاديّين إليها؛ لتحريمها الفائدة؛ ما قلّ منها، وما كثر؛ وتقريرها: أنّ ليس للدائن إلا رأس المال.

إنّ الأديان خير كلّها، وصلاح كلّها، وسقنا هذا الكلام -أيضاً- ليتنبّه أولئك الذين يتّجهون إلى تأويل النصوص الدينيّة إلى غير ما تدلّ عليه، لا في ظاهرها ولا في سياقها، إلى أنّهم يُخطئون كلّ الخطأ في هذا الاتّجاه، إذ يؤوّلون النصوص لتتّفق مع نظم ربويّة مضطّربة غير صالحة للبقاء، فإذا قرّر الاقتصاد تحريم الفائدة، فماذا يصنعون؟ أيؤوّلونها مرّة أخرى، وهكذا يجعلون النصوص هزواً ولعباً[٢].

إنّها دعوة لتفعيل دور الأديان السماويّة، وبخاصّة من خلال التحاور والنقاش المثمر؛ بحثاً عن المشترك الإنسانيّ؛ لما تضمّنته تعاليمها من قواعد وقوانين صارمة في حفظ الحقوق بالعدل. وهذا هو الإسلام دين جميع الأنبياء عليهم السلام والرسل عليهم السلام.

فالأجدر بنا، إذن، أن نطالب بإعادة الاعتبار لعلماء الإسلام في كافّة الميادين؛ ومنها: الميدان الاقتصاديّ؛ كي نوفّر شرط الإبداع الفكريّ، ونأخذ بأسباب الاستقلال الحقيقيّ؛ شرطاً أوّليّاً؛ لأيّ تحرّر سياسيّ أو اقتصاديّ أو ماليّ[٣].

وهذا الإبداع يُمكّننا من القدرة على مقابلة الواردات بالصادرات؛ وهو الشرط الضروريّ للحوار بين الحضارات[٤]، فالإسلام ينتشر في الغرب بقوّة مذهلة، وللتعريف بالإسلام ونشر تعاليمه السمحة؛ لا بدّ من

(١) أبو زهرة، بحوث في الربا، م.س، ص٤٤.
(٢) م.ن، ص٤٥.
(٣) يوعلا، علي: «الفكر الاقتصاديّ لدى علماء الإسلام: الحلقة المفقودة في تاريخ الفكر الإسلامي»، سلسلة ندوات ومناظرات في الاقتصاد الإسلاميّ، كلّيّة الآداب، الرباط، ١٩٨٩م، ص٢٠.
(٤) م.ن، ص٢٢.

مدّ جسور الحوار خارج دائرة العقيدة؛ بحيث ينصبّ موضوع الحوار على القيم المشتركة التي جاءت من أجلها الأديان السماويّة التي تدعو إلى التعايش بين الناس بسلام، ويجب ألا يتطرّق المتحاورون في حوار الأديان إلى ما يقوله تراث كلّ عقيدة عن المعتقد في الله، ولكنّ المهمّ في هذا الأمر؛ ما يقوله هذا الدين أو ذاك من تعليمات لإصلاح الإنسان وضمان حياة كريمة له[١]، ومن أهمّ ما ينعت به الإسلام أنّه دين يتميّز بخاصّيّة هامّة لا تتوافر في أيّ ديانة أخرى؛ وهي صفة العالميّة، وصلاحيّته لكلّ زمان ومكان، وامتلاكه منهجاً متكاملاً للحياة[٢].

ثالثاً: مدى كفاءة الحلّ الاقتصاديّ الإسلاميّ:

منذ أن تخلّف المسلمون عن الركب الحضاريّ، والمحاولات تتوالى للعودة لريادة العالم لعالميّة دين الله ووعده تعالى لعباده الصالحين بذلك، لكنّ الجهود الإصلاحيّة؛ الفرديّة والجماعيّة، اصطدمت بعقبات عدّة؛ داخليّة وخارجيّة، عطّلت النهوض بعد طول غياب، فكان لا بدّ للإسلام أن يقول كلمته، في معترك هذا الصراع المرير، وكان لا بدّ أن تكون الكلمة قويّة وعميقة، صريحة وواضحة، كاملة وشاملة للكون، والحياة، والإنسان، والمجتمع، والدولة، والنظام؛ ليتاح للأمّة أن تُعلن كلمة (الله) في المعترك، وتُنادي بها، وتدعو العالم إليها؛ كما فعلت في فجر تاريخها العظيم[٣].

(١) حوار أجرته مجلّة الوعي الإسلاميّ مع الكاتبة والباحثة الأمريكيّة عائشة (فرجينيّا) جراي هنري؛ التي أسلمت منذ ثلاثين سنة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الكويت، العدد٥٤٢، شوّال ١٤٣١هـ.ق/ أيلول- تشرين الأوّل ٢٠١٠م، ص ١١.

(٢) يوعلا، «الفكر الاقتصاديّ لدى علماء الإسلام: الحلقة المفقودة في تاريخ الفكر الإسلامي»، م.س، ص١١.

(٣) الصدر، محمد باقر: فلسفتنا، ط١٢، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٢هـ.ق/ ١٩٨٢م، ص٦؛ وانظر: ص١١-٥٣؛ لمّا ناقش المسألة الاجتماعيّة، واعتبر حلّ مشكلة النظام الاجتماعيّ تتركّز في تحديد النظام الأصلح للإنسانيّة، ولا تكمن ملامح هذا الحلّ؛ إلا في نظام سماويّ من عند الله تعالى الذي يعلم الأصلح لخلقه؛ بعدما حلّل فلسفات المذاهب الاجتماعيّة السائدة؛ من رأسماليّة، واشتراكيّة، وشيوعيّة، وانتقدها، وبيّن قصورها عن حلّ المسألة الاجتماعيّة.

ولا شكّ أنّ الإسلام نظام متكامل؛ صالح لكلّ زمان ومكان، ويراعي الأعراف والأحوال. لكنّ الإشكال يكمن في طرق التنزيل، ومراعاة فقه الواقع، وفقه الأولويّات، ومراعاة المقاصد، وغيرها من الأصول والمبادئ الإسلاميّة التي تروم في مجملها درء المفاسد وجلب المصالح؛ في إطار فقه التيسير والتوسّط والاعتدال؛ مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١)، وقول الرسول الكريم: «**يسراً ولا تعسّراً، وبشراً ولا تنفّراً**»(٢).

لذلك، ليس غريباً أن تكون هنالك اختلافات بين الفقهاء والمفكّرين المعاصرين في تنظيراتهم وفتاويهم، التي أصبحت محكومة بضغوطات وإكراهات؛ داخليّة وخارجيّة، فانتشرت الفتاوى تحت الطلب، ولا سيّما في مجال الاقتصاد والمال؛ الذي يعرف تحوّلات سريعة في صيغه وأدواته، حيث اختلط فيه الحلال بالحرام، وأصبحت بينهما أمور مشتبهات؛ ما دفعنا للتساؤل عن مدى جدّيّة الحلول التي يقدّمها الفكر الاقتصاديّ الإسلاميّ المعاصر، ومدى أصالتها وكفاءتها ومراعاتها لضوابط الإسلام في التجديد والاجتهاد، والمواءمة بين النجاعة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة؟ ثمّ هل هذه الحلول كفيلة بأن تقدّم أنموذجاً عالميّاً لنظريّة في الاقتصاد؛ في ظلّ ضعف النماذج التطبيقيّة أو غيابها؛ سواء على المستوى الداخليّ أم على المستوى العالميّ؟ وهل تجربة البنوك الإسلاميّة، وعدم تأثّرها بالأزمة الماليّة العالميّة كافٍ بأن نحكم على أنّ الحلول الإسلاميّة، في ظلّ الظروف والملابسات التي تحيط بها، قادرة على قيادة العالم في الوقت الراهن، وأنّ كلّ الإمكانات متاحة وتسمح بذلك؟

(١) سورة الحج، الآية ٧٨.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، القاهرة، دار الحديث، لا.ت، باب المغازي، بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، ح٣٩٩٦.

لهذا نجد من المفكّرين المسلمين؛ أمثال: منير شفيق وغيره؛ يقرّر أنّه كان من الممكن للإسلام أن يُقدّم أنموذجاً عالميّاً لنظريّة في الاقتصاد؛ لو كان هنالك تجارب إسلاميّة معاصرة، تعتمد تلك النظريّة في التطبيق الداخليّ، أو على مستوى إقليميّ، أو عالميّ. ومع ذلك التفت بعض المنظّرين في الغرب إلى التجربة الإسلاميّة في بعض البنوك الإسلاميّة وإفلاتها من الأزمة الماليّة العالميّة؛ وذلك بفضل اعتمادها على مبادئ الشريعة الإسلاميّة في المعاملات المصرفيّة. ولكن هذه التجارب محدودة وغير كافية؛ لإعطاء النظريّة الإسلاميّة في الاقتصاد. أمّا الأنموذج الإيرانيّ؛ فيحتاج إلى القيام بدراسات دقيقة عنه؛ لمعرفة مدى توازنه في هضم التجربة العالميّة الراهنة وتجربته[1].

رابعاً: شهادات المفكّرين والاقتصاديّين الغربيّين بنجاعة الحلّ الاقتصاديّ الإسلاميّ:

تعالت أصوات كثيرة في الغرب تُشيد بأصالة الاقتصاد الإسلاميّ والجدوى الاقتصاديّة للعمل المصرفيّ الإسلاميّ؛ حتى في البلدان الغربيّة نفسها، واعترف الغرب بأنّه لا مخرج له من أزمته الماليّة الحاليّة؛ إلا باللجوء إلى تعاليم الاقتصاد الإسلاميّ؛ رغم وجود بعض التغريبيّين من أبناء جلدتنا الذين يُشكّكون في وجود اقتصاد إسلاميّ!

ففي شأن جدوى البنوك الإسلاميّة؛ قالت صحيفة الفاتيكان الرسميّة المعروفة باسم (أوبسيرفاتور رومانو) في مقالة بعنوان (مقترحات وأفكار من النظام الماليّ الإسلاميّ إلى الغرب المتأزّم): «قد تقوم التعليمات الأخلاقيّة التي تتركّز عليها الماليّة الإسلاميّة بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً عن أنّ هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلّى بالروح الحقيقيّة المفترض وجودها بين كلّ

(١) مجلة موازين، منتدى الإسلام والحداثة، ص٢٨.

مؤسّسة تُقدّم خدمات ماليّة»[١]. كما أشارت فيه إلى جدوى تحريم الربا؛ بحسب تعاليم الشريعة الإسلاميّة، وإمكانيّة مساهمة النظام المصرفيّ الإسلاميّ في إعادة تأسيس النظام الغربيّ؛ عبر لوائح وقوانين جديدة تحكم عمله؛ لتجاوز الأزمة الماليّة العالميّة الراهنة، وبخاصّة أنّ الإسلام يؤكّد على أنّه لا يمكن استخدام المال بحدّ ذاته؛ سلعة تدرّ أموالاً[٢]، وانتقدت -أيضاً- هذه الصحيفة الحرّيّة المفرطة التي يقوم عليها النظام الرأسماليّ، واعتبرتها السبب الرئيس في حدوث الأزمات الاقتصاديّة العالميّة؛ ومنها: الأزمة الراهنة.

وكتب اثنان من الجنرالات الفرنسيّين مقالاً سنة ١٩٤٦م، قالا فيه: إنّنا جرّبنا كلّ النظم الاقتصاديّة وفشلنا، ومن أهمّ ما فشلنا فيه: عدالة التوزيع والرقابة، وأعلن هذان الجنرالان أنّ في الإسلام شيئاً عجيباً يحلّ هذا المشكلات؛ لأنّ الرقابة فيه لا تأتي من شخص، ولا من هيئة، وإنّما تجيء من الضمير الدينيّ، ومن إحساس المسلم برقابة ربّه عليه؛ وهذه قوّة هائلة في الإسلام[٣].

ويُقرّ المفكّر الفرنسيّ روجيه غارودي؛ في شهادته على قيم الإسلام؛ أنّ الإسلام يمتلك اليوم قدرات وإمكانات للتوسّع، تفوق ما امتلكه في عصره الذهبيّ. وأمام الإفلاس المزدوج المتعذّر اختزاله للأنموذج الأمريكي والأنموذج السوفيتي، يُمكنه إعادة الأمل إلى عالم مهدّد في استمراريّته؛ بسبب هذا الفشل المزدوج. إنّه قادر على ذلك؛ إذا عرف إيجاد المبادئ المحيية التي صنعت عظمته، واستطاع الابتعاد عن الرفض العقيم للاجتهاد الذي يقوده إلى انهيار لا علاج له[٤].

(١) زعير، محمد عبد الحكيم: «الفاتيكان والصيرفة الإسلاميّة»، مجلة الاقتصاد الإسلاميّ، بنك دبّي، الإمارات، العدد٣٣٧، ١٤٣٠هـ.ق/ ٢٠٠٩م، ص١.

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلاميّ، العدد٣٣٨، مايو ٢٠٠٩م، ص٥١.

(٣) شلبي، أحمد: الاقتصاد في الفكر الإسلاميّ، ط٥، مكتبة النهضة المصريّة، ١٩٨٣م، ص١٦٠ (ملحق مجلة لواء الإسلام، يناير١٩٦١م، ص١١).

(٤) غارودي، روجيه: الإسلام الحيّ، ترجمة: دلال بواب ضاهر؛ محمد كامل ضاهر، ط١، بيروت، دار البيروني، ٢٠٠٥م، ص١٤٨.

وأصدرت شركة (أدفانتج للاستشارات) تقريراً عن التمويل الإسلاميّ تحت عنوان: (التمويل الإسلاميّ الفارس الصامت في حصن منيع) بيّنت فيه أنّه مع مرور العالم بهذه الأوقات الحرجة؛ من عدم التيقّن الاقتصاديّ؛ أصبح من الواضح أنّه يوجد خطأ خطير في النظام الماليّ المتّبع؛ وأنّ النظام الماليّ الذي تمّ تبنّيه معياراً دوليّاً؛ كان غير ملائم تماماً لحماية نفسه من الأزمة الاقتصاديّة التي انتشرت الآن في العالم كلّه، ونظراً لاختلال توازن النظام الاقتصاديّ؛ فإنّنا بحاجة الآن لنظام يوفّر تأميناً أفضل، ويمكنه تلبية احتياجات مجتمع الأعمال، ويحتاج العالم نظاماً ماليّاً يمكّنه حماية نفسه من الأزمات؛ والأكثر أهمّيّة؛ ألا يفسح المجال لمثل هذه الأزمة بأن تظهر مجدّداً[١].

وأكّد تقرير صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسيّ على أنّ النظام المصرفيّ الإسلاميّ مريح للجميع؛ مسلمين وغير مسلمين، ويمكن تطبيقه في جميع البلاد؛ فضلاً عن كونه يُلبّي رغبات كونيّة[٢].

وأشاد (روبرت كميت) نائب وزير الخزانة الأمريكيّ بالصيغ الإسلاميّة في التمويل؛ أثناء زيارته لدول الخليج[٣].

وحذّر (موريس آليه)؛ الاقتصاديّ الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد من الأزمة الهيكليّة التي يشهدها الاقتصاد العالميّ؛ بقيادة الليبراليّة المتوحّشة؛ وأنّ الوضع على حافّة بركان، ومهدّد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونيّة والبطالة)؛ وممّا اقترحه للخروج من الأزمة وإعادة التوازن؛ تعديل معدّل الفائدة إلى حدود الصفر، ومراجعة معدّل الضريبة إلى ما يقارب ٢٪؛ وهو ما يتوافق مع إلغاء الربا، ونسبة الزكاة في النظام الإسلاميّ تقريباً[٤].

ومن الكاتبات الغربيّات اللاتي أشدن بجدارة الاقتصاد الإسلاميّ

(١) مجلة الاقتصاد الإسلاميّ، العدد٣٣٨، مايو ٢٠٠٩م، ص٥١-٥٢.
(٢) م.ن، ص٥٣-٥٤.
(٣) م.ن.
(٤) م.ن.

وأهمّيّته؛ الكاتبة الإيطاليّة (لوريتا نابوليوني) في كتاب صدر لها مؤخّراً بعنوان «**اقتصاد ابن آوى**».

وهناك دراسات لمؤسّسات ومنظّمات دوليّة تُشيد بالمصرفيّة الإسلاميّة؛ كالبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ.

كما تأسّست كلّيّات ومؤسّسات مهنيّة في الغرب تُقدّم التعليم المتخصّص في التمويل الإسلاميّ؛ ففي بريطانيا وحدها التي راهنت على أن تكون قطباً عالميّاً في الماليّة الإسلاميّة، وبخاصّة بعد المنتدى العالميّ الذي انعقد مؤخّراً في لندن؛ نجد بها أزيد من خمسين كلّيّة ومؤسّسة مهنيّة، وفي فرنسا تدرّس الماليّة الإسلاميّة في جامعة ستراسبورغ، في حين تغيب أو تكاد تغيب في بلداننا الإسلاميّة التي من المفروض أن تكون رائدة في هذا المجال، بل يضيّق على كلّ محاولة للنهوض بهذه الصناعة التي بإمكانها أن تعيد التوازن الاقتصاديّ والماليّ؛ عالميّاً ومحلّيّاً.

وتعدّ بذلك هذه الشهادات؛ بمثابة تكليف لا تشريف؛ لنظريّات ونظم الفكر الاجتهاديّ التجديديّ الإسلاميّ، ومدى كفاءتها في إيجاد البدائل الناجعة والأصيلة في إطار القيم الدينيّة والأخلاق الإنسانيّة المشتركة.

خامساً: دوافع تبنّي الحلّ الاقتصاديّ الإسلاميّ:

إنّ الأديان السماويّة أصلها واحد؛ وهو ما يسمح باستمرار الرؤى الكونيّة وتشابهها، وتماثل المنظومات القيميّة للأديان السماويّة؛ ويتجلّى ذلك أساساً في الإيمان بالله تعالى واليوم الآخر، وسنّ حدود وضوابط أخلاقيّة للسلوك البشريّ. حيث لم تُفلح في ذلك النظريّات الليبراليّة التي سعت لتحييد القيم السامية؛ بتكريس مبدأ الحرّيّة المطلقة، وتقديس الرفاه المادّيّ.

ومن حسن الحظّ أنّ كثيراً من المفكّرين في أنحاء العالم قد احتجّوا على حركة التنوير؛ ومنهم: سيسموندي(Sismondi) (١٧٧٣-١٨٤٢)، وكارلايل (Carlyle) (١٧٩٥-١٨٨؟)، وراسكين (Ruskin) (١٨١٩-

١٩٠٠)، وهوبسون (Hobson) (١٨٥٨-١٩٤٠)، وتاوني (Tawney) (١٨٨٠-١٩٦٢)، وشوماخار (Schumacher) (١٨٩١-١٩٧١)، وبولدينغ (Boulding) (١٩١٠-١٩٩٣)؛ وهؤلاء كلّهم قد ظهروا، كما هو واضح، على امتداد تاريخ الاقتصاد التقليديّ.

وعليه، فإنّ حركة التنوير لم تُفلح في القضاء على القيم الإنسانيّة للرؤية الكونيّة المسيحيّة[١]، ويؤكّد الاقتصاديّ الألمانيّ نينهاوس؛ في صدد بيان المشتركات والأخلاق الاقتصاديّة بين الديانات؛ أنّه توجد في الجوهر في أخلاق الاقتصاد المسيحيّة والإسلاميّة جملة كبيرة من المعايير والمبادئ المشتركة، وأنّ النقاشات المعياريّة في علم الاقتصاد الغربيّ غير معتاد عليها؛ غير أنّها حقيقة يمكن أن تتوافق مع التصوّرات المهيمنة للعقلانيّة النقديّة، ومع حرّيّة حكم القيمة للعلوم الاجتماعيّة؛ ذلك أنّه للمحافظة على الرأسمال الأخلاقيّ للمجتمعات الغربيّة العلمانيّة، بعد خسارة الهيمنة التي منيت بها الكنائس المسيحيّة؛ يحتاج الأمر إلى تنظيمات مؤسّساتيّة لتطوير الأخلاق، ورعايتها وخلقها من جديد[٢].

ويرى Sen Amartya الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ أنّ دراسة الأخلاق يمكنها -أيضاً- أن تستفيد من اتّصال أو تفاعل أقرب مع علم الاقتصاد[٣]، موضحاً أنّ ابتعاد علم الاقتصاد عن علم الأخلاق؛ ما انفكّ يفقر علم اقتصاد الرفاه، و-أيضاً- يضعّف أساس علم الاقتصاد التنبّؤيّ والوصفيّ إلى حدّ معيّن[٤].

وتؤكّد جينفياف كوس- بروكيه أنّه ستتيح لنا مقارنة للقيم الثقافيّة المشتركة بين ديانات مختلفة؛ استيعاباً أمثل لنظريّة الاقتصاد الإسلاميّ[٥].

---

(١) شبرا، سلسلة حوار مع الغرب: «الاقتصاد والأخلاق»، م.س، ص٢٣.

(٢) م.ن، ص١٣٣-١٣٤.

(٣) سين، أمارتيا (Amartya Sen): في الأخلاق وعلم الاقتصاد، ترجمة: نادر إدريس، ط١، عمان-الأردن، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩م، ص٨٦.

(٤) م.ن، ص٧٨.

(٥) جينفياف كوس- بروكيه: التمويل الإسلاميّ، ترجمة: مصطفى الجبزي، ط١، وزارة التعليم العالي في المملكة العربيّة السعوديّة، الملحقة الثقافيّة السعوديّة بفرنسا، ٢٠١١م، ص٣٢.

إنّ هذا الأمر مبثوث في أصل الديانات السماويّة؛ حيث إنّه ما كان للرؤى العالميّة أن تتباين في ما بينها إلى هذا الحدّ؛ لو أنّ الرؤى الدينيّة بقيت على نقاوتها الأصليّة، وعلى غلبتها في فكر المجتمعات البشريّة[١].

سادساً: واقع الحلّ الاقتصاديّ الإسلاميّ:

يُمكن الإقرار أنّ الإسلام اليوم -على المستوى النظريّ- يُقدّم مبادئ وقوانين ونظريّات اقتصاديّة قائمة على التوازن والعدل إلى جانب الخصائص الأخرى؛ أمام فشل التجربتين التاريخيّتين؛ السوفيتيّة والرأسماليّة، لكنّ الاعتراف بذلك عمليّاً يتوقّف على موازين القوى العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة، ولأنّ النظريّات، والأفكار، تعتمد عموماً على موقع حاملها في ميزان القوى؛ وهو ما لا يسمح -ربّما- ضمن الظروف العالميّة الراهنة أن تأخذ النظريّة والمنهجيّة الإسلاميّة في الاقتصاد المدى الذي تستحقّانه على مستوى عالميّ؛ برغم الاعترافات المتعدّدة؛ بنجاعة الحلول الإسلاميّة العالميّة التي لا تتعارض والتعاليم الأصيلة للديانات السماويّة.

لكنّ هذا لا يمنع أو يثني عزائم؛ ولا سيّما دول العالم الثالث؛ بتبنّي البديل الإسلاميّ؛ الذي يوازن بين الملكيّتين؛ الفرديّة والجماعيّة والعدالة الاجتماعيّة، تحت الرقابة الشرعيّة والأخلاقيّة والقانونيّة؛ بتوافق الإرادة الفكريّة والسياسيّة للنخب والمسؤولين؛ كلّ من منصب مسؤوليّته؛ بالتفكير الجادّ في دراسة تطبيق النظام الإسلاميّ، البعيد عن سعر الفائدة (الربويّ)، والقائم على معدّل الربح؛ بوصفه أداة فاعلة لإدارة النشاط الاقتصاديّ المعاصر، والذي يستند إلى القيام باستثمار (حقيقي)؛ لتوسيع القاعدة الإنتاجيّة، وليس على أساس ماليّ قوامه المضاربات؛ أي المقامرات والاستغلال والفساد[٢].

(١) شبرا، محمد عمر: وفولكر نينهاوس: سلسلة حوار مع الغرب: «الاقتصاد والأخلاق»، ط١، دمشق، دار الفكر، ٢٠١١م، ص١٨.

(٢) الغزالي، عبد الحميد: «الأزمة الماليّة التشخيص والمخرج»، مجلة الفرقان، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، العدد٦٢، ١٤٣٠هـ.ق/ ٢٠٠٩م، ص٨٠.

إنّ الإسلام هو الحلّ الأنسب لأمراض البشريّة، والعلاج لمجموع الاضطرابات الماليّة والاقتصاديّة التي تعصف بالاقتصاد العالميّ اليوم؛ لو تجاوز الإنسان الغربيّ مركزيّته، وتخلّى عن تحيّزاته وأنانيّته ومصالحه الإقليميّة الضيّقة[١].

وممّا لا شكّ فيه أنّ الغرب اهتدى في بناء حضارته بمبادئ الإسلام؛ من عدالة اجتماعيّة، وغيرها من المبادئ السامية، وبالاطّلاع على ما وصل إليه الفكر الإسلاميّ في مختلف مجالات الحياة؛ ومنها: الاقتصاد والمال؛ نجد جماعة من الأوروبيّين يحملون اتّجاهات العدالة الاجتماعيّة التي وضع الإسلام لها قانوناً دقيقاً (...) وقد يكون هؤلاء قد اطّلعوا على الفكر الإسلاميّ في الاقتصاد بطريق مباشر، وقد يكونون قد تلقّوا أثر الفكر الإسلاميّ وبعض توجيهاته ضمن المعارف العامّة التي شاعت وذاعت[٢]، فالمفاهيم الاقتصاديّة الإسلاميّة؛ من قبيل: الزكاة، والحقوق المتعلّقة بها؛ للفقراء، والمحتاجين، والمعوزين، والملكيّة الخاصّة والعامّة؛ أصبحت لها تسميات جديدة؛ كالضريبة، والضمان الاجتماعيّ، والقطاع العامّ والخاصّ، وغيرها من المفاهيم المستحدثة، التي لا تعدو أن تكون تلك المفاهيم الأصيلة في الأديان السماويّة، وبخاصّة الدين الخاتم والمهيمن بشكل من الأشكال، لكنّ هذه المبادئ أصبحت توجّهها الأنانيّة والغطرسة الفرديّة والجشع والتكالب على تكديس المال والثروة، والحلّ الوحيد الممكن؛ لجوع البعض، وبطالة البعض الآخر، وهجرة الجياع في بحثهم الوهميّ عن العمل؛ هو تغيير جذري لعلاقتنا مع العالم الثالث، مع وضع نهاية لسيادة الغرب، وتبعيّة الجنوب؛ لأنّ التبعية هي التي تنتج التخلّف[٣]؛ ما يستدعي تكثيف جهود المفكّرين في مختلف الحقول المعرفيّة، ولا سيّما علوم اللاهوت والاقتصاد؛ لبيان كفاءة التوجيه الإلهيّ

(١) الطهطاوي، محمد عزت: الميزان في مقارنة الأديان (حقائق ووثائق)، ط١، دمشق، دار القلم؛ بيروت، الدار الشاميّة، ١٤١٣هـ.ق/١٩٩٣م، ص٣٨٨.

(٢) شلبي، الاقتصاد في الفكر الإسلاميّ، م.س، ص٣٠٤.

(٣) جارودي، روجيه: كيف نصنع المستقبل؟ ترجمة وتقديم: منى طلبة؛ أنور مغيث، ط٣، القاهرة، دار الشروق، ١٤٢٣هـ.ق/ ٢٠٠٢م، ص١١٢.

في تنظيم الحياة البشريّة، وفق نظام عادل يراعي مساهمة كلّ عوامل الإنتاج المشروعة، من دون غبن أو غرر؛ كالاستغلال، والتحايل، والقمار التي لا تنتج ثروة حقيقيّة قادرة على حلّ منبع البلايا والمشاكل، وبخاصّة التضخّم والبطالة اللذان أرّقا الخبراء في المجال.

وأمام هذا الوضع اللامستقرّ[١]، وفي إطار البحث عن بديل ثالث يجمع بين الفعّاليّة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة[٢]، التي تعتبر معادلة صعبة التحقيق خارج نظام سماويّ يتأسّس على قوانين غاية في الدقّة؛ نجد الرئيس الحالي للبنك الإسلاميّ للتنمية، يؤكّد أنّه بينما يبحث العالم اليوم عن نظام يتبنّى كلاً من التنمية والعدالة، ويقدّم الإسلام هذا النظام، حيث يؤمّن التنمية بلا حدود، ويُحقّق العدالة الاجتماعيّة بالزكاة وغيرها؛ من آليّاته لأبعد مدى، ونحن بوصفنا مسلمين لم نُقدّم للعالم هذا المنهج الإسلاميّ؛ كما ينبغي، برغم أنّه يمكن أن يكون المنقذ للاقتصاد العالميّ[٣].

(١) أشارت تقارير دوليّة عدّة؛ رسميّة منها، وغير رسميّة؛ ومنها: تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٣م؛ الصادر عن مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):
http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2013overview_ar.pdf
«أنّه لايزال الاقتصاد العالمي يشقّ طريقه بصعوبة للعودة إلى مسار نموّقويّ ومطّرد»، ص٣.

(٢) انظر: ما كتبه محمد باقر الصدر؛ من خلال كتابه الشهير «اقتصادنا»؛ وبخاصّة لمّا ناقش مشكلة التناقض بين الدافع الذاتيّ والمصلحة الاجتماعيّة؛ متسائلاً عن إمكانيّة حلّ العلم والماديّة التاريخيّة لهذا الإشكال، مؤكّداً أنّ الدين هو الوحيد الكفيل بحلّ هذا التناقض؛ باعتباره يوائم بين مصالح الدنيا والآخرة؛ من خلال رؤية متكاملة تحدّد هذه المصالح، وكيفيّة تحقيقها؛ بوجود دوافع وحوافز تساعد على بلوغها، فحماية مصالح الآخرين؛ تعني ضماناً لحماية مصالح الفرد في حياة أسمى وأرفع...وهكذا ترتبط المصالح الاجتماعيّة العامّة بالدوافع الذاتيّة؛ بوصفها مصالح للفرد في حسابه الدينيّ (ط٢٠، بيروت، دار التعارف، ١٤٠٨هـ.ق/ ١٩٨٧م، ص٢٩٩-٣١٠)؛ وانظر -أيضاً-: محمد عمر شبرا في العدالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة من خلال مؤلّفه القيّم: «نحو نظام نقديّ عادل»، وبخاصّة لمّا ناقش «العدالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتوزيع العادل للدخل والثروة، والرفاهيّة الاقتصاديّة العامّة مع عمالة كاملة ومعدّل نموّ أمثل»؛ حيث أشار إلى أنّ الهدف الرئيس للشريعة بإجماع علماء الإسلام؛ هو تحقيق الرفاهيّة للناس، والتخفيف من متاعبهم؛ وهذا يعني في الحقل الاقتصاديّ ضرورة تحقيق الحياة الاقتصاديّة الطيّبة؛ بإشباع كافّة الحاجات الإنسانيّة الأساسيّة مع التضامن الاجتماعيّ مع الفئات العاجزة عن العمل، دون عيب في الأخذ، أو منة من المعطي، كما أنّ العدالة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتوزيع العادل للثروة تقوم على التزام ثابت تجاه الأخوّة الإنسانيّة؛ عكس الرأسمالية التي لا يمكن لهذا الوضع أن يتأتّى؛ إلا نتيجة ضغوط الجماعات، ونظامها بذلك؛ ولا سيّما أنّ ما يتعلّق بالنقود والمصارف لا يوجّه لتحقيق هذه الأهداف، فيستمرّ التوزيع غير العادل للدخل والثروة في البقاء (ترجمة: سيد محمد شاكر، ط٢، دار البشير؛ المعهد العالميّ للفكر الإسلاميّ، ص٤٧-٥٠).

(٣) نصّ الحوار الذي أجرته مجلة الاقتصاد الإسلاميّ، بنك دبيّ، الإمارات، العدد٣٨٨، رجب ١٤٣٤هـ.ق/ مايو ٢٠١٣م، ص١٧.

سابعاً: الخطوط العامّة لبناء نظام اقتصاديّ وماليّ دوليّ:

يمكن أن نقترح خطوطاً عامّة تشترك فيها الفئات الحيّة والمنصفة المنتمية إلى مختلف الديانات السماويّة وتتوافق عليها؛ لبناء نظام اقتصاديّ وماليّ دوليّ أكثر عدلاً؛ حيث تعتبر العدالة في الإسلام من أهمّ المبادئ التي تنظّم النشاط الإنسانيّ عموماً وتضبطه؛ ومنه: النشاط الاقتصاديّ والماليّ، وقد حفل القرآن الكريم بآيات عديدة تؤكّد محوريّة القسط والعدل؛ ومنها: الآيات التي استدلّينا بها في مستهلّ هذه الدراسة الخاصّة؛ بقوم شعيب عليه السلام، وأحاديث رسول الله ﷺ؛ بتأكيده على قاعدة لا ضرر ولا ضرار، وأهمّيّة المشاركة في المغنم والمغرم.

إنّ من مخلّفات الإخلال بالعدل؛ تمركز الثروة في يد فئة قليلة، والاحتكار، والقمار، والغرر؛ فالموارد خُلِقَت لخدمة الإنسانيّة؛ بمكافأة وسائل الإنتاج المختلفة بعدل؛ تبعاً لمساهمة كلّ منها؛ معزّز بنظام متكامل؛ لتوزيع الثروة، وإعادة توزيعها بين الفئات بشكل محكم، من خلال نظام الزكاة، والصدقات، وكلّ أشكال التضامن والتعاون بين الطبقات والأجيال[1]؛ لتقليص الفوارق الفاحشة بين الناس والطبقات، والتخفيف من الفقر؛ بخلق فرص للشغل لكلّ قادر عليه، فالمفاهيم القائمة على العدالة الاجتماعيّة؛ هي تحقيق الكفاية لجميع البشر؛ لأنّ الإسلام يأمر بالإحسان إلى جميع الناس، وطريقها زيادة الدخل، وتنظيم الثروة، ومنع الاستغلال، ورفع المستوى المعيشيّ للفرد[2].

وتتجلّى علاقة الإسلام بالشرائع السماويّة السابقة؛ في كون هذا الدين الخاتم بلغ بالإنسانيّة إلى الرشد الدينيّ والحضاريّ بالتدرّج؛ داعياً إلى الإخاء الإنسانيّ؛ مقياسه الوحيد؛ التقوى والكرامة، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

(١) وقد وقفنا على هذا المشترك الدينيّ؛ في الواقع من خلال دراستنا الميدانيّة في سلك الدكتوراه: في التربيّة الدينيّة والسلوك الاقتصاديّ (مقاربة في السلوك الماليّ للمستهلك في المغرب).

(٢) الحسيني، السيد عبد الرزاق كمونة: العدل الاجتماعيّ في الإسلام، ط١، بيروت، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠١هـ.ق/ ١٩٨١م، ص١٦.

﴿ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[1].

وجسّد رسول الله محمد ﷺ هذا أيّما تجسيد؛ في معاملته مع كلّ الناس؛ يهوداً كانوا، أم نصارى، أم غيرهم؛ داعياً إيّاهم إلى تأييد الأصول العامّة المشتركة بين الأديان؛ كالتوحيد والعدل[2]، والمعاد، وتحريم مجموعة من الموبقات؛ كالربا؛ أي الكلمة السواء، يقول تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[3]، فالإسلام دين عدل اجتماعيّ؛ جمع بين السعادة المادّيّة التي طغت على شريعة موسى عليه السلام، والسعادة الروحيّة التي هيمنت على رسالة عيسى عليه السلام، وقد حرّر الإنسان من الداخل، وحرّر الكون من الخارج؛ فكامل بينهما ضمن قاعدتي الاستخلاف والتسخير.

فالإسلام رسالة إنسانيّة مصدّقة ومهيمنة للرسالات السابقة؛ باعتبار وحدة المصدر؛ لخروجها من مشكاة واحدة، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[4]، لذلك فهذا الدين قادر على ضبط النظام الماليّ والاقتصاديّ العالميّ؛ لكماله وتمامه؛ تصديقاً وهيمنةً. وما التخوّفات الأخيرة من مجموعة من المنظّمات بالغرب المعادية

(١) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٢) انظر: الصدر، محمد باقر: الإسلام يقود الحياة، ط٢، طهران، وزارة الإرشاد الإسلاميّ، ١٤٠٣هـ.ق، ص٢١-٤٠. وبخاصّة لمّا فسّر العدل من خلال ربطه بالتوحيد؛ مؤكّداً أنّ الله تعالى لا يُؤثر فرداً على فرد، ولا يمنح حقّاً لفئة على حساب فئة، بل يستخلف الجماعة الصالحة ككلّ على ما وفّر من نِعَم وثروات.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٦٤.

(٤) سورة المائدة، الآية ٤٨.

لانتشار الإسلام الواسع، واعتناقه من لدن المثقّفين والمفكّرين الأجانب الذين وقفوا على عدل قيمه ومبادئه؛ إلا دليل قاطع على قدرته الخلّاقة في الاستيعاب والإقبال.

ومن هنا، لا بدّ من الاجتهاد في تطبيق النصوص والأحكام والقوانين التي يتوافق حولها المختصّون في المجال الفقهيّ والماليّ على المستوى الاقتصاديّ والماليّ العالميّ، في إطار مؤسّسة مدنيّة رسميّة أو افتراضيّة، تسهم في نشر هذه المبادئ والتسويق لها؛ بتوظيف مختلف وسائل الاتّصال والتواصل الحديثة، واستغلال القوانين المتاحة؛ ضمن الترسانة القانونيّة لمختلف الدول، وكذا المؤسّسات والمنظّمات الدوليّة، وعلى رأسها منظّمة الأمم المتّحدة، وبخاصّة المؤسّسات المختصّة في المجال الاقتصاديّ والماليّ؛ كمنظّمة التجارة العالميّة، والبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ[1]؛ لتعديل القانون الدوليّ وإغنائه؛ ومنه: القانون الاقتصاديّ والماليّ الدوليّ؛ بالتركيز أساساً على ما تضمّنته قوانين حقوق الإنسان الاقتصاديّة التي تعرف توافقاً دوليّاً؛ من خلال عقد المؤتمرات والندوات الرامية لتطوير هذه الآليّة؛ كما يمكن الاستفادة من بعض الاستراتيجيّات؛ كتلك التي اعتمدتها دول عدم الانحياز في الانعتاق من الاستعمار الإمبرياليّ الاستنزافيّ، والضغط بعد ذلك لتحقيق مجموعة من المكاسب.

إنّ النظام الماليّ الدوليّ الحاليّ يُعاني من مجموعة من الاختلالات؛

(١) صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصّصة من وكالات منظومة الأمم المتّحدة، أنشئ بموجب معاهدة دوليّة في عام ١٩٤٥م للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالميّ. ويقع مقرّ الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ ١٨٤ بلداً.
ويعدّ صندوق النقد الدوليّ المؤسّسة المركزيّة في النظام النقديّ الدوليّ – أي نظام المدفوعات الدوليّة وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجاريّة بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصاديّة سليمة، كما أنّه – كما يتّضح من اسمه – صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقّت لمعالجة مايتعرّضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات. ويعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالميّاً من خلال التوسّع المتوازن في التجارة العالميّة، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنّب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

كالرهان على الاقتصاد الافتراضيّ الوهميّ الذي لا يحرّك عجلة الاقتصاد، ولا يُكافئ كلّ عامل من عوامل الإنتاج؛ وفق مساهمته خارج إطار الفائدة، وكلّ أشكال الائتمان؛ كالأوراق الماليّة، والنقود الإلكترونيّة التي ليس لها تغطية حقيقيّة؛ ما جعل المال دُولة بين الأغنياء فقط، من دون جهد أو عمل؛ ما يستوجب ضرورة الرجوع بالمال إلى وظائفه الرئيسة؛ باعتباره مخزناً للقيمة، ووحدة للقياس، ووسيلة للتبادل؛ حتّى ينتج قيماً مضافة حقيقيّة[1].

ويُعدّ المدخل المقاصديّ -أيضاً-؛ باعتباره مرناً ومستوعباً لكلّ الأطياف والتيّارات، من المقاربات المواتية خلال المرحلة الراهنة التي يعرف فيها العالم ركوداً اقتصاديّاً غير مسبوق؛ بفتح آفاق لعلاقات جديدة في إطار التحالفات الإقليميّة والمحلّيّة، ولعلّ أهمّها: علاقة جنوب-جنوب التي أوصت مجموعة من التقارير المتخصّصة بها؛ وبخاصّة بعد تباطؤ اقتصاديّات الدول المتقدّمة التي كانت قاطرة لتطوّر الدول النامية المعتمدة أساساً على استراتيجيّة التصدير والاستهلاك الخارجيّ، فالدول النامية، بعد ارتفاع نسبة مساهمتها في الاقتصاد العالميّ في مطلع الألفيّة الثالثة، في مقابل تراجع نسبة مساهمة الدول المتقدّمة؛ من المحتمل أن تنخفض هذه المساهمة؛ إذا هي استمرّت

(١) لمزيد من التفصيل في طرق التنزيل الممكنة، مع إضافة عنصر المشترك الدينيّ والإنسانيّ ليأخذ الدين الإسلامي بُعده العالميّ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ (سورة الأنبياء، الآية ١٠٧)، يُرجى العودة إلى المراجع والكتب الآتية: الصدر، محمد باقر، من خلال كتابه القيّم والشهير «اقتصادنا»، الذي تضمّن اقتراحات عمليّة انطلقت من نقد الأنموذج الرأسماليّ إلى اقتراح البديل الإسلاميّ، من خلال محاور: «مع الرأسماليّة»، م.س، ص٢٣٧-٢٧٦؛ و «اقتصادنا في معالمه الرئيسة»، ص٢٧٧- ٣٥٤؛ و«نظريّتا ما قبل التوزيع وما بعده»، وكتابه «الإسلام يقود الحياة»، ولا سيّما العناوين الآتية: «خطوط تفصيليّة عن اقتصاد المجتمع الإسلاميّ» و «الأسس العامّة للبنك في المجتمع الإسلاميّ»، م.س، ص ٤١ وما بعدها؛ وكتابه «البنك اللاربويّ في الإسلام»؛ وما تمّ اقتراحه من صيغ تمويليّة واستثماريّة عادلة لوظائف البنك اللاربويّ؛ بوصفه بدائل للنظام المبنيّ على الفائدة. بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤١٤هـ.ق/ ١٩٩٤م. وانظر: كتب عمر شبرا، وبخاصّة كتابه: «نحو نظام نقدي عادل»، ولا سيّما الفصل الثالث «البديل»، والفصل الرابع «بعض الاصلاحات الأساسيّة»، والفصل التاسع «الانتقال»، وهو كتاب حائز على جائزة الملك فيصل العالميّة. وكتابه «الإسلام والتحدّي الاقتصاديّ»، ترجمة: محمد زهير السمهوري، المعهد العالمي للفكر الإسلاميّ؛ المعهد العربيّ للدراسات الماليّة والمصرفيّة، ١٤١٦هـ.ق/ ١٩٩٦م.

في نهج الاستراتيجيّة نفسها؛ ما يحتّم عليها التوجّه نحو ربط علاقات اقتصاديّة وماليّة مع دول تقاربها في النموّ من دول الجنوب، في إطار علاقة رابح-رابح المقاصديّة؛ هذه العلاقة التي تُعدّ أنفع من العلاقة مع الدول المتقدّمة المتأزّمة؛ كما أنّ دول الجنوب لا زالت في بداية الاستثمار للثروات الطبيعيّة والبشريّة الهائلة التي تزخر بها. ويُعدّ المغرب من النماذج الناجحة في هذا المجال؛ بعدما استثمر الرصيد الدينيّ والتاريخيّ الذي راكمه في علاقاته مع الدول الإفريقيّة؛ جنوب الصحراء.

وبطبيعة الحال، تعتبر الدراسات المستقبليّة، والتخطيط الاقتصاديّ والماليّ؛ من الأدوات الفعّالة؛ لترشيد توظيف الموارد الفعّالة؛ بتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولويّة، فوضوح الرؤية؛ يُخفّف التكاليف، ويرفع من قيمة الأرباح، ولنا في القصص الدينيّ والقرآنيّ تراث زاخر؛ بتوظيفه في عمليّات التخطيط؛ لتوقّي الأزمات الاقتصاديّة والماليّة، أو بالتخفيف من حدّتها على الأقلّ؛ ومن النماذج التي يُمكننا أن نسوقها في هذا المقام؛ قصّة يوسف عليه السلام؛ والتدابير الاحترازية التي اتّخذها لمّا كان وزيراً للماليّة بمملكة عزيز مصر.

خاتمة:

يعدّ النظام الاقتصاديّ الإسلاميّ؛ بوصفه منظومةً ثقافيّةً حضاريّةً، مادّة حيويّة في الاشتغال الفكريّ على النطاق العالميّ اليوم؛ حيث يفوق من هذه الناحية، ويتقدّم على أهمّ هذه المنظومات الثقافيّة والدينيّة والسياسيّة في العالم. وفي هذا الوقت بالذّات من تاريخ العالم المعاصر، الذي نشهد فيه التحوّلات، والانهيارات الكبرى، والأزمات المدمّرة التي تقلب الأمور رأساً على عقب؛ وكأنّنا في محلّات للقمار والرهان؛ يتحكّم في أسرارها صانعو قراراتها؛ فإنّ ما يهمّنا من تلك التحوّلات؛ تلك التي تتّصف بالأبعاد الثقافيّة والحضاريّة، وإنْ كان من الصعب عند النظر

الدقيق؛ تفكيك الارتباط ما بين التحوّلات الأخرى؛ السياسيّة والاقتصاديّة والتقنيّة، عن جوانبها الثقافيّة والحضاريّة.

ويتبيّن في ضوء الدروس المستقاة من أضرار الأزمات المتكرّرة للنظام الرأسماليّ، توجّه أعداد متزايدة من غير المسلمين؛ لاستخدام المنتجات والخدمات الماليّة والمصرفيّة الإسلاميّة؛ لأنّهم يعدّونها ملاذاً آمناً من التقلّبات والاضطرابات التي تعصف بالقطاع الماليّ والمصرفيّ الغربيّ؛ لما تنهجه المصرفيّة الإسلاميّة في تحكيم مبادئ الإسلام وأحكامه التي تحرّم الربا، وتضع ضوابط صارمة للاستثمار والتمويل.

وبذلك يعدّ النظام الماليّ الإسلاميّ؛ بديلا ثالثاً يجمع بين الفعّاليّة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة. ولكن يجب الحذر من توظيف الإسلام والمتعاطفين معه الذين يشكّلون شريحة كبيرة على المستوى العالميّ؛ لتقوية النظام الرأسماليّ؛ ليعود من جديد لهيمنته وغطرسته.

وممّا يمكن اقتراحه من توصيات؛ لتحقيق ما أقدمنا على تحليله في الصفحات السابقة؛ إعادة التربية وفقاً لمفاهيم الفكر المستصلحة، والنسق الثقافيّ القادر على إعادة بناء الشخصيّة الإنسانيّة؛ ومن ضمنها الأمّة الإسلاميّة؛ بشقّيها العقليّ والفنّيّ، وتحفيز النخب الفكريّة المنصفة في كلّ المؤسّسات التعليميّة؛ لقدرتها على القيام بهذا الدور الإيجابيّ في هذه المرحلة. وتكثيف الاشتغال، وتجديد المنهجيّات لاستيعاب المستجدّات المعاصرة، والعمل الجادّ والصادق على تنزيل الأفكار وتطبيقها على الواقع، وتحريك القدرات الاجتهاديّة والتجديديّة؛ بما يضمن للإسلام الحضور بعد زمن الغياب؛ تفعيلاً لأهمّ خصائصه العامّة؛ وهي العالميّة في كلّ أبعادها وتجلّياتها الإنسانيّة، وتحقيق التعاون الفكريّ؛ باستثمار المشتركات الإنسانيّة الكونيّة، وتوحيد جهود مختلف الفاعلين والمتدخّلين للخلوص إلى نظام اقتصاديّ وماليّ دوليّ؛ بديل أكثر عدلاً وإنصافاً. بكلّ موضوعيّة وتجرّد، ومن دون تحيّز أعمى، أو ميل لهذا التيّار أو ذاك، وتوظيف تعاليم الديانات السماويّة لنشر الوعي؛

باجتناب المعاملات المضرّة بالاقتصاد الدولـيّ؛ وباتّخاذ إجـراءات عمليّة لتوعية أكبر عدد من المتعاملين؛ بغية تعبئة المدخّرات، وترشيد توظيفها. علماً أنّ المجتمع الدولـيّ ازداد اهتمامه بالتديّن، وأصبح يتحرّج في التعامل الربويّ. ويشبه هذا الوضع حالة الاكتناز الذي اعتبره كينز (KEYNES.M.J) سبباً مهمّاً في تسرّب مبالغ هامّة من الدورة الاقتصاديّة والإنتاجيّة؛ وهو ما يضعف الرفاه العالميّ، ويوسّع الهوّة بين الفقراء والأغنياء.

وأخيراً، تفعيل دور المجتمع المدنيّ الدوليّ والمؤسّسات والمنظّمات غير الحكوميّة التي تؤمن بالقيم الدينيّة والأخلاق الإنسانيّة المشتركة؛ خصوصاً بعد تنامي دورها في العقود الأخيرة في الضغط على الدول والحكومات والمؤسّسات الرسميّة؛ فهو الأمين الطبيعيّ على حماية القيم وصيانة الأخلاق.

هذه الدراسة محاولة لوضع المعالم الكبرى لتأسيس نظام اقتصاديّ وماليّ دوليّ عادل؛ من خلال المشترك الدينيّ والإنسانيّ؛ تبني على ما سبق من الدراسات الجادّة في هذا المجال، وترنو المزيد من الابتكار والإبداع في وضع التفاصيل والجزئيّات والآليّات لتسهيل تنزيل هذه الفكرة على أرض الواقع، وبخاصّة؛ أنّ العالم الآن يعيش الانحسار والارتباك، فالتغيير ينبع من الذّات، ولا يُستورَد؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [1].

(١) سورة الرعد، الآية ١١.